مؤتمرات المصالحة خطوة نحو التغيير

حميد الموسوي

ان ما يحز في النفس ويثير الاستغراب ان تنبري جهات او افراد من داخل العملية السياسية الي التشكيك بهذه المبادرات والتقليل من اهمية التغيير الحاصل في المواقف ووصفها بانها فردية تمت وفق صفقات مع الحكومة. اوان الحكومة تريد تثبيت مركزها والحصول على المزيد من المكاسب!.

شهدت بغداد في اواخر الشهر الماضي ومازالت تشهد -العديد من المؤتمرات والمهرجانات والتجمعات العشائرية منها بوجه خاص بغية توثيق عرى الوحدة الوطنية الصادقة، وانهاء كل انواع الخلاف التي من شأنها توسيع الفجوة بين ابناء الوطن الواحد. ولعل التأكيد على العشائر العراقية له ما يبرره:

اولا: ان طبيعة المجتمع العراقي وتركيبته عشائرية برغم اتساع المدن وانفتاحها.

ثانيا: ان جميع العشائر العراقية تضم اطياف العراقيين على اختلاف مللهم ومذاهبهم وميولهم واتجاهاتهم في نسيج متآلف متلاحم.

ثالثا: العشائر العراقية بفطرتها وطبيعتها ترتبط بمرجعياتها الدينية على مر العصور وتعاقب الحكومات ما يجعل منها قوة ذات قرار مؤثر في المجتمع.

رابعا: مثلما للمرجعيات الدينية تأثير مباشر على العشائر فأن لشيوخ العشائر تأثيرا مباشرا على افراد عشائرهم من جميع المستويات.

خامسا: يرتبط الفرد العراقي بعشيرته ويظل على تواصل مستمر بابناء عمومته ويلتجئ اليهم في جميع الظروف حتى وان تغير مستواه الثقافي وارتقى منصبه الوظيفي فالعشيرة تمثل الملجأ والملاذ الآمن للفرد ساعة العسرة واوقات المحنة.

لهذه الاسباب ولغيرها يتم التعويل على العشائر العراقية وخاصة عندما يتعلق الامر برأب الصدع واصلاح ذات البين ودرء الاخطار واطفاء نار الفتن.

لقد جاء المؤتمر الاخير لعشائر العراق والذي حضره زعماء قبائل مقيمون خارج العراق فضلا عن زعماء وشيوخ العشائر في الداخل - تتويجا لما سبقه من مؤتمرات لغرض الخروج بمقررات من شأنها دعم اللحمة العراقية وتوطيد الاواصر بين جميع المكونات اذ سينبثق مجلس اعلى للقبائل العراقية بمصادقة مجلس النواب على اثر انعقاد هذه المؤتمرات. الشيوخ وزعماء القبائل اجمعوا على الاشادة بتوجهات الحكومة وسعيها لطي صفحة الماضي والشروع بمصالحة وطنية شاملة. هذا الاجماع جاء ردا على موقف الحكومة المؤكد على ضرورة المضي في مشروع المصالحة الوطنية وانجاحه من خلال تظافر جهود القبائل والاحزاب والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني باحلال المبادئ الوطنية والاخوة العراقية الصادقة بدل النعرات الطائفية والتكتلات الفنوية. في هذا المؤتمر فتحت الحكومة العراقية - ومن خلال رئيس الوزراء- الابواب مشرعة لجميع العراقيين وبضمنهم المتعاونين مع السلطة السابقة في داخل وخارج العراق للدخول في المصالحة الوطنية والمشاركة الفاعلة في العملية السياسية من اجل بناء عراق موحد قوي مستثمرين كل طاقتهم في سبيل اعادة العراق الى وضعه اللائق وليسدوا كل الثغرات بوجه اعداء العراق وذلك بتعميق الاخوة والشراكة وعدم السماح بأن يكون هناك عراقي من الدرجة الثانية او الثالثة يقابله عراقي من الدرجة الممتازة على حد قول دولة رئيس الوزراء فالعراق لكل العراقيين والهم الوطني فوق كل هم.

ويبدو ان هذه المؤتمرات قد بدأت باعطاء ثمرها فقد اعلن التيار الوطني الديمقراطي وقوى وطنية وقومية حليفة تشكيل هيئة اعداد لمؤتمر وطني يضم القوى العراقية المختلفة والشخصيات الوطنية من خارج العملية السياسية مؤكدا على ان اسباب العمل السياسي خارج العراق قد انتهت في ظل الظروف والمعطيات الجديدة وانفتاح الحكومة على كل التيارات والقوى المعارضة على ان تكون المعارضة سلمية بناءة هدفها تشخيص الاخطاء والتصدي للانحرافات من اجل اعادة مسار عملية التغيير في حالة الانحراف او الابتعاد عن الديمقراطية. ان ما يحز في النفس ويثير الاستغراب ان تنبري جهات او افراد من داخل العملية السياسية الى التشكيك بهذه المبادرات والتقليل من اهمية التغيير الحاصل في المواقف ووصفها بانها فردية تمت وفق صفقات مع الحكومة او ان الحكومة تريد تثبيت مركزها والحصول علي المزيد من المكاسب!. وكأن الحكومة ليست عراقية وكأن المعارضين ليسوا بعراقيين.

وعلى افتراض صحة بعض هذه الظنون والشكوك فما الضير في ذلك؟ ومن يكره قيام حكومة قوية اذا اثبتت وطنيتها وصحت نواياها في محاربة الفساد بكل اشكاله وعززت اقوالها بالافعال في التصدي للمجاميع المسلحة وقوى الارهاب الوافدة وانفتحت على العالم باسره من اجل بناء العراق الجديد وفتحت صدرها للعراقيين جميعا بمن فيهم اعوان السلطة السابقة.

ان هذا الاتفاق الوطني من لدن قبائل وعشائر العراق بكل اطيافها وزعاماتها وهذا التجاوب والتغيير في مواقف التيارات والحركات الوطنية والقومية المعارضة للعملية السياسية وعودة العراقيين الى اخائهم الوطني العتيد ونبذهم الفرقة والطائفية والاحزاب، هذه المتغيرات تباشير خير بمستقبل واعد لعراق جديد موحد ديمقراطي حر. فمن الاولى ان يساهم الجميع في ايقاد جذوتها ودعم توجهها وتغليب مصلحة العراق وخدمة شعبه الصابر علي المصالح والمنافع الشخصية والفنوية.

بين الحرية والديكتاتورية

بقلم: خوشابا سولاقا

بما ان الحرية والديكتاتورية فلسفتان على طرفي نقيض من بعضهما البعض في الحياة الانسانية على امتداد التاريخ الانساني الطويل، اذن لابد من ان تكون احداهما السبب والاخرى نتيجة لها اي بعبارة اخرى احدهما تسبب في ظهور الاخرى في الحياة الاجتماعية، وذلك وفق قانون التطور الاجتماعي، اي قانون صراع الاضداد او صراع المتناقضات. ولغرض الوقوف على حقيقة هذا الامر نسأل، هل ان الحرية المفرطة التي يتمتع بها افراد المجتمع او الحرية المنفلتة التي لاضوابط لها تقيد مداها التي يكون في ظلها الفرد حر بكل ما يحلو له وغير مقيد بضوابط محدودة هي الحرية التي نسعى اليها؟ ان شيوع وسيادة مثل هذا النمط من الحرية يؤدي الى شيوع وسيادة الفوضى العارمة في المجتمع وبالتالي تسود على اثرها الجريمة المنظمة وغير المنظمة بكل اشكالها في الحياة الاجتماعية وتسود شريعة الغابة، القوي يأكل الضعيف، وفي ظل هذا الواقع غير الاعتيادي تسود ثقافة العنف والقتل العشوائي، وتشكل السلوكية السائدة لافراد المجتمع تجاوزا على القانون والقيم والاخلاق الاجتماعية وحتى تشكل خرقا للاعراف والقيم العشائرية والقبلية.

وبالتأكيد عندما يكون مستوى الوعي الثقافي والحضاري والتمدن متدنيا والشعور والاحساس بالمسؤولية تجاه الاخر والمجتمع ضعيفا، يحصل خرق وتجاوز على القانون والقيم والاخلاق الاجتماعية ويمهد الظروف الموضوعية لشيوع الفوضى والجريمة في المجتمع، وهذا السلوك يعطي السلطة السياسية المسؤولة عن تطبيق القانون وسيادة النظام وحماية أمن وسلامة المجتمع الشرعية الكاملة قانونيا واخلاقيا من ان تتخذ كل ماتراه من الاجراءات الضرورية الصارمة لاعادة الامور الى وضعها الطبيعي، وقد تضطر في ذلك الى استخدام اساليب قمعية عنيفة لوضع حد للتجاوزات على سيادة القانون والأمن الاجتماعي والسلام الاهلي في المجتمع، بالتأكيد ان هذه الممارسات بدورها تؤدي وتمهد لظهور النزعة الديكتاتورية الجماعية وبالتالي الفردية لدى القائمين على السلطة في اجهزة الدولة المختلفة وبالتحديد السلطات الامنية والعسكرية، وهكذا تدريجيا يتنامى لديهم حب السلطة وشهوة الحكم والاستئثار بهما وبالتالي يؤدي ذلك الى الانقلاب على المؤسسات الدستورية للدولة من خلال انقلاب عسكري تحت مبررات حماية امن المجتمع وهكذا تنتهي الامور الى ظهور سلطة ديكتاتورية فردية قوية وقادرة على كتم انفاس القائمين على سلطة الفوضى العارمة المنبثقة من شيوع وسيادة الحرية المفرطة والمنفلتة المتمثلة بسلطة الميليشيات المسلحة العائدة الى الاحزاب والتكتلات السياسية المتعددة التي لاتفكر الا بمصالحها الضيقة والآنية على حساب مصالح الوطن والشعب وامن افراد المجتمع. ولمثل هذا النموذج امثال كثيرة في مختلف بلدان العالم وعلى امتداد التاريخ، وما يحصل في عراقنا العزيز منذ سقوط النظام الديكتاتوري السابق خير مثال على ذلك. وعندما يكون مستوى الوعي الثقافي والحضاري والشعور بالمسؤولية تجاه الاخر والمجتمع عاليا وناضجا لدى افراد المجتمع يكون مستوى التجاوز على القانون وامن المجتمع متدني، وعندها تشعر السلطة بأمان الأمن الاجتماعي وامن افراد المجتمع، عندها لاتشعر بالحاجة الى اللجوء الى الوسائل العنيفة لتطبيق القانون وحماية امن المجتمع من عبث العابثين، عندها تنعدم المبررات القانونية والموضوعية لظهور النزعة الديكتاتورية لدى القائمين على سلطة الدولة. من هنا يظهر جليا ان الحرية المفرطة التي تمنح لافراد شعب متخلف ثقافيا واجتماعيا وحضاريا سوف تقود الى سيادة الفوضى وانتشار الجريمة بكل اشكالها في المجتمع وينفقد فيه الأمن والأمان والسلم الاهلي وتسود فيه ثقافة العنف والقتل والخراب والدمار وينتشر بين افراده الخوف والرعب عندها تقتضي الضرورة على قيام سلطة قوية تمتلك مايكفي من اقوى وسائل العنف والقوة القاهرة لوضع حد لمثل هذه الاوضاع الشاذة التي يعاني منها المجتمع، ومثل هذه السلطة لا يمكن لها الظهور الا في ظل فلسفة الدولة العسكرية التي تؤدي حتما الى قيام الدولة الديكتاتورية الفردية كما كان الحال في ظل دولة النظام السابق في العراق، وكما هو الحال حاليا في الكثير من دول الجوار تحديدا ودول الشرق الاوسط والعالم الثالث في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية عموما.

وخلاصة ما نريد قوله مما تم ذكره، اريد ان اقول "ان الديكتاتوريين تخلقهم شعوبهم" تخلقهم سلوكيات افراد شعوبهم غير المسؤولة وغير الواعية لحقيقة بواطن الامور التي تروج لها.

الديكتاتور "موسوليني" خلقته سلوكية الشعب الايطالي من خلال تعاطيه غير الواعي وغير المسؤول مع الحزب الفاشي وكذلك الحال مع "هتلر" و "ستالين" و "فرانكو" و "سلازار" و "صدام" وغيرهم الكثيرين من الديكتاتوريين الذين يملؤون العالم الآن. فالحرية تكون نعمة عندما تمنح لشعب مثقف واع يدرك اهميتها في جعل حياته افضل واكثر استقرارا وامنا ورفاهية، وتكون نقمة عندما تمنح لشعب متخلف ثقافيا واجتماعيا تحكمه قيم القبيلة والعشيرة وعقلية الريف واخلاقيات التعصب القومي والديني والطائفي عندها الحرية تصبح غطاء قانونيا لحماية وتبرير سيادة شريعة الغابة وثقافة العنف والقتل كما يحصل اليوم في العراق. عندها الناس التي تحب الحياة والعيش بأمن وامان ورغيف الحلال تفضل الديكتاتورية التي تؤمن لهم هكذا حياة على الحياة في ظل الحرية المنفلتة التي تصبح سلاحا فتاكا بيد الهمج والغوغاء من افراد المجتمع التي تنشر الخوف والهلع والرعب والقتل الوحشي في المجتمع وتجعل من الحياة جحيما يحترق فيه الاخضر باليابس.

صلاح زنل

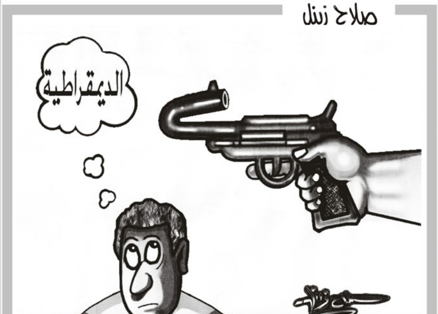

قراءات

في اليوم العالمي للمرأة.. مشاكسة بريئة!!

شليمون داود اوراهم

تحتفي مجتمعات وشعوب العالم في الثامن من آذار من كل عام باليوم العالمي للمرأة، وأود في هذه المناسبة الطيبة أن أشارك في هذه الاحتفالية بهذه المساهمة المتواضعة:

قالوا في المرأة

- إذا شوهد رجل وهو يركض، يُقَال أنه جارٍ.. وإذا شوهدت إمرأة وهي تركض يُقَال أنها... جارية!!.

- إذا تولى رجل القضاء، يُقَال أنه قاضٍ.. وإذا تولت إمرأة القضاء، يُقَال أنها... قاضية!!.

- إذا كان الرجل على قيد الحياة يُقَال أنه حي، وإذا كانت المرأة على قيد الحياة، يُقَال أنها... حية!!.

- إذا قال الرجل قولا صحيحا يُقَال أنه مُصيب، وإذا قالت المرأة قولا صحيحا يُقَال أنها.. مصيبة!!.

- إذا صار الرجل عضوا في مجلس النواب يُقَال أنه نائب، وإذا صارت المرأة عضوة في مجلس النواب يُقَال أنها.. نائبة!!. "النائبة في اللغة هي المصيبة الكبيرة"!.

طُرفة

كان أستاذ جامعي بدرجة بروفيسور في علم الاجتماع والأسرة يُلقي محاضرة في جامعة عالمية عن العلاقة الزوجية، وقال: إن أول شيء على الرجل أن يفعله عندما يعود من العمل إلى منزله أن يُقبَل "يبوس" يد زوجته، وهذا من باب "الإيتيكيت واللياقة".

وعندها رفع أحد الطلبة يده للسؤال، فقال له الأستاذ: تفضل. فقال: ولكن يا أستاذ.. ماذا عن الرجل غير المتزوج؟.

فأجاب الأستاذ: أول ما يفعله هذا الرجل عند عودته إلى المنزل أن يُقبَل "يبوس" إيده وجه وظهر!!.

الخاتمة

هذه بالتأكيد مزحة من باب الملاطفة لهذا المخلوق الجميل الذي هو بالفعل نصف المجتمع.. أو أكثر "وأرجو أن لا تزعل علينا ناشطاتنا من أمثال السيدة الفاضلة كاترين ميخائيل والسيدة الفاضلة تيريزا إيشو والسيدة الفاضلة فاتن نور، والسيدة الفاضلة ميسون الدملوجي والسيدة الفاضلة صفية السهيل، و..".

فالمرأة.. هي الأم والزوجة والبنت والحبيبة.. إنها المعلمة والممرضة والمهندسة والطبيبة. إنها، شئنا أم أبينا، رغما عن كل العُقَد الشرقية.. وراء كل رجل عظيم "رغم أنني وفي واقعنا الحاضر.. أشك كثيرا في هذه المسألة"!!.

فألف تحية لها في يومها العالمي، ألف تحية لروح والدتي الحبيبة ووالدة كل من تفضل بقراءة هذه السطور، ألف تحية لأختي وأختكم العزيزة.. لشريكة حياتي المضحية وشريكة حياتكم التي لا أعرف وضعها!!.. "وقد أمتلك الجرأة لتوجيه التحية إلى.. ذكرياتي قبل القفص الذي يقولون أنه ذهبي".

ألف تحية لمعلمتي ومعلمتكم في الروضة والابتدائية والمتوسطة والإعدادية والمعهد والجامعة التكنولوجية.. أو غيرها.

ألف تحية للطبيبة والممرضة التي كانت أناملها البلسم الذي شفى جراحي. ألف تحية للوزيرة المستقيلة احتجاجا على تهميش دورها. ولكي لا أطيل عليكم: ألف تحية للمرأة في عيدها العالمي.

حول الإنسحاب

فيصل قدري

ريدار فسر باحث نرويجي يهتم بصورة خاصة بتاريخ وشؤون جنوب العراق، كتب مقالة في ٢٧ شباط وهو نفس اليوم الذي صرح به الرئيس الأميركي أوباما عن تفاصيل نيته بالإنسحاب العسكري من العراق، هذه ترجمتي ومتابعتي لبعض الفقرات من مقالة فسر.

يقول فسر: في إستراتيجية الرئيس أوباما الجديدة للعراق، والتي قدمها في كامب لجون في ولاية نورث كارولاينا اليوم، هنالك تنافر ملحوظ بين تشخيص حالة اليوم وبين العلاج المقترح. فالتشخيص هوعموما وقتي. ففي خطابه أشار أوباما الى وجود أسئلة أساسية عديدة لا تزال معلقة و بدون حلول في الساحة السياسية، ولا نستطيع الكلام عن الأمل إلا وهو مرفق بالأساسيات المنبثقة. وقال كذلك أن أي حل بالعراق يجب أن يكون سياسيا وليس عسكريا- وهذه نقطة سارية وتعكس إنتقادات الحزب الديمقراطي التي كان يقدمها بتكرار خلال سنين إدارة الرئيس بوش. وقد تجنب أوباما الخوض في تقليص المشكلة العراقية الى بعد واحد وهو الصراع الطائفي وأشاد بمقدرة العراق على الوقوف ضد محاولات الجماعات المتطرفة الساعية الى بذر التفرقة في عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ . ماذا إذا يقترح أوباما والكلام هنا لا يزال لفسر، لعلاج العملية السياسية؟ هنا تبدأ المشاكل في إستراتيجيته الجديدة. فالأستراتيجية لها ثلاثة أجزاء: عسكري لإنسحاب القوات القتالية وفق الإتفاقية الأمنية في ٢٠١٠ وبقاء قوات مساندة لعام آخر، علما بأن هذا الإنسحاب غير مشروط بحصول أي تغييرات في العملية السياسية ويبدو أن الشرط الوحيد هو في بقاء قوات الأمن غير الطائفية وفي حال ثبوت طائفية القوات الأمنية حينها ستتوقف عملية تدريبها من قبل القوات الأميركية!!.. ويبدو إنه لا يقدر إمكانية طلب الإنسحاب مبكرا عن هذه التواريخ بل إنه ربما يكرر إفتراضات بعض العسكريين الذين يرون أن القادة العراقيين سوف يرغبون في بقاء القوات الأميركية لفترة طويلة بعد هذه التواريخ لغرض دعم إستمرارهم في السلطة. لكن النقاد سوف يهتمون أكثر بالجزأين الثاني والثالث بخصوص العملية السياسية في العراق وفي المنطقة على التوالي، وهنا لا يوجد تحديد بل هنالك إعتماد على جهود بعض الدبلوماسيين الكبار الذين عينهم في مناصب رفيعة. هنالك الوعود بدبلوماسية مستمرة بهدف إنشاء عراق مزدهر ومسالم وبأن الولايات المتحدة سوف تكون وسيطا أمينا، ولكن من أين يأتي الحافز لهذه العملية؟.. ألم يحدد نوري المالكي موقفا بهذا الصدد حين قال بأن الأيام التي تملي فيها الولايات المتحدة عمل التغييرات في العملية السياسية قد إنتهت؟.. هل تكفي مساعدة الأمم المتحدة للحكومة العراقية في الإنتخابات وفي بناء الإمكانات للتعامل مع المهمة الشاقة لإعادة العملية الدستورية لمسارها؟

أن الإنسحاب لن يبدأ بهمة إلا بعد الإنتخابات البرلمانية الموعودة في كانون الأول ٢٠٠٩، وهذه النقطة لم يذكرها خطاب أوباما ولكنها قد تسربت لوكالات الأنباء. ولكن أين الإجراءات التي تساعد في تحويل هذه الإنتخابات الى لحظات تحول حقيقية والتي لم تحصل مطلقا في المحاولة الأولى في ٢٠٠٥ والتي بإمكانها أن تجعل الوجود الأميركي أمرا مما يمكن إحتماله أو حتى شرعيا في نظر أكثرية العراقيين حتى عام ٢٠١٠؟ هذا أهم ما قاله ريدار فسر والسؤال المتبقي لدينا هو: ما هي الإجرآت الممكنة لتحويل الإنتخابات القادمة الى "لحظات تحول حقيقية"؟..

والرد المعقول هو: أي إجراء يهدف لضمان مصداقية الإنتخابات وفعاليتها في التداول السلمي للسلطة وإستمرار العملية السياسية لكسب ثقة الناخب العراقي بحيث تقوم الأكثرية بالدفاع عنها. وفي سبيل هذا الهدف دعينا الى إشراف الأمم المتحدة على تعداد السكان وعلى الإنتخابات في آذار ٢٠٠٦ وتتابعت الدعوات الموجهة الى الأمم المتحدة مباشرة، لأن الإدارة الأميركية السابقة رأت الأمور ببساطة لا تسمح لإعتبارات النداء. لكن مقالة فسر تقول بأن الإدارة الجديدة قد تكون في حاجة لتحديد مساراتها السياسية في هذا المجال، لذا ندعو الجهات المؤيدة لإشراف الأمم المتحدة الى التجديد وتحويل الإتجاه الى إدارة الرئيس أوباما. أن تعداد النفوس الذي تجاهلته الإدارة السابقة وضمان نزاهة الإنتخابات بالإشراف الدولي هما عاملان بنتائج متعددة وبعيدة الأمد ولا يقبلان الإختزال الى بُعد بسيط واحد مثل حافز الولايات المتحدة للتحكم بقرارات الحكومة العراقية، بل بالعكس فالأطراف المستفيدة من غياب التعداد وتزوير الإنتخابات هي نفسها التي تعرقل الخروج المناسب للولايات المتحدة من العراق. وأن أسمى ما يمكن أن تتركه الولايات المتحدة في العراق بعد إنسحابها هو عملية سياسية فعالة ومستمرة.